مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تحديات البرنامج الحكومي في السياق الانتخابي: تقييم نقدي ومقترحات للمعالجة

د.تمارا كاظم الأسدي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

تحديات البرنامج الحكومي في السياق الانتخابي: تقييم نقدي ومقترحات للمعالجة

د.تمارا كاظم الأسدي*

تشكلت حكومة السيد محمد شياع السوداني بعد مخاض عسير من الصراعات السياسية بين الكتل، إذ كانت حكومة السوداني نتيجة توافق أغلب الكتل دون التيار الصدري الذي قرر الانسحاب من قبة البرلمان يوم 12/6/2022، وقد حققت حكومة محمد شياع السوداني إنجازات محدودة على صعيد تطبيق البرنامج الحكومي، وما زال أمامها الكثير لتقديمه إلى المواطنين، لكن رغم هذه الحركية والإيجابية في العمل الحكومي تعترض عملها عدة تحديات استطاعت إلى حد ما تجاوز بعضها دون أضرار أو تأثيرات مباشرة مثل: أزمة الكهرباء والغاز الإيراني وقضايا مواجهة الفساد، وتطوير العلاقات الخارجية للبلد مثل: التعاطي مع الجانب الأمريكي بنوع من التوازن الحذر، وترميم العلاقات العربية إلى حد ما، وأيضاً العلاقات داخل قوى الإطار التنسيقي فضلاً عن التعامل بمرونة مع التيار الصدري قيادة وجمهور.

أولاً– تقييم أداء البرنامج الحكومي الحالي:

كانت مسألة انتخابات مجالس المحافظات رهاناً حقيقياً لنجاح هذه الحكومة إذا أجريت دون معضلات بارزة خاصة أن السوداني لم يشارك بشكل مباشر في هذه الانتخابات، لذا فإن من أبرز التحديات التي تواجه حكومة السيد السوداني هي الانتخابات، بغض النظر عن أنَّها نيابية أو محلية؛ لأنَّ السيد السوداني ألزم نفسه في برنامجه الحكومي الذي صوَّت مجلس النواب العراقي عليه، في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، إذ ورد فيه: (إجراء انتخابات مجالس المحافظات، وتعديل قانون الانتخابات النيابية العامة في 3 أشهر، وإجراء انتخابات مبكرة في عام)، ويمثِّل هذا التصريح أو الاتفاق حول البرنامج الحكومي عقباتٍ عديدة، منها أنَّ المفوضية العليا للانتخابات قد ربطت أي انتخابات مبكرة بتحقُّقِ شرطين وفقاً لتصريحات عضو مفوضية الانتخابات عماد جميل: هما (إمكانية إجراء انتخابات مبكرة في سنة يعتمد على إنجاز القانون الخاص بها، وتوفير الأموال، فضلاً عن ذلك فإنَّ قادة الإطار كانت لديهم الرغبة في تعديل قانون الانتخاب، والنظر في مسألة العد والفرز الإلكتروني، ليكون يدوياً، وكذلك مراجعة توزيع الدوائر الانتخابية، إلى جانب معالجة

* الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية.

مسألة انتخابات العراقيين في الخارج الذين حُرموا في الانتخابات الماضية من الاقتراع، والرغبة في العودة إلى العمل بقانون الانتخابات القديم المعروف بقانون «سانت ليغو»، الذي يقسِّم العراق على (18) دائرة انتخابية كبيرة على عدد المحافظات، ويرى أعضاء الإطار التنسيقي ضرورة تسمية مجلس مفوضين جديد لمفوضية الانتخابات، وهو ملف حساس للغاية أيضاً، إذ يَعدُّ الإطار أنَّ ترشيح أعضاء المفوضية عن طريق القوى السياسية جميعاً أفضل من انتداب قضاة كما حصل بالمفوضية الحالية، كل هذه التعديلات في قانون الانتخابات ومفوضية الانتخابات وتأخير وقت إقرار القانون وتأخر موعد إجراء الانتخابات تجعل الحكومة في حرج أمام التيار الصدري والشارع العراقي بصورة عامة، فضلاً عن أنَّ الناخب العراقي لم يعد يرغب في عملية ديمقراطية قائمة على المحاصصة، وترجم ذلك بعزوفه عن المشاركة في الانتخابات العراقية لعدة تحديات للبرنامج الحكومي العراقي في سياق الانتخابات.

تتمثل أبرزها: –

1- نقص الثقة العامة: الثقة بالبرنامج الحكومي قد تكون منخفضة بسبب تجارب سابقة أو ضعف التنفيذ، مما يؤثر في دعم الناخبين ومشاركتهم في العملية الانتخابية.

2- التمثيل السياسي العادل: قد تواجه عمليات الانتخابات البرلمانية والمحلية انتقادات؛ بسبب قضايا مثل الفساد الانتخابي، وعدم تمثيل جميع الفئات السياسية والمجتمعية بشكلٍ عادل ومتوازن.

3- الشفافية والحوكمة السياسية: يمكن أن يُنظر إلى نقص الشفافية في العملية الانتخابية باعتباره تحديًا، مما يؤثر في شرعية النتائج، ويقلل من مشاركة الناخبين.

4- التنافسية وحقوق المعارضة: قد تواجه العمليات الانتخابية انتقادات بسبب عدم توفير بيئة تنافسية عادلة للأحزاب والمرشحين المعارضين، مما يؤثر في استقلالية البرلمان ومستقبل الديمقراطية في البلاد.

5- التمثيل الإقليمي والعرقي: قد تكون هناك انتقادات بسبب عدم تمثيل جميع المناطق والمكونات العرقية بشكلٍ عادل في البرنامج الحكومي وتوفير فرص متساوية للمشاركة في العملية الانتخابية يعد تحديًا، مما يزيد الانقسامات والتوترات السياسية.

ثانياً– تحدي المشاركة الانتخابية:

يشكل الإقبال المنخفض على التصويت مؤشراً واضحاً لحالة الاستياء الشعبي والمقاطعة الجماهيرية المتنامية للانتخابات في العراق، منذ عام 2003 تراجع الإقبال على التصويت مع مرور كلّ جولة انتخابات محلية أو نيابية، في العام 2005 صوّتت نسبة (80%) من الناخبين العراقيين المؤهّلين حسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مما عُد حينها نجاحاً باهراً للعملية الديمقراطية الناشئة، بيد أن هذه النسبة انخفضت إلى نحو (60%) خلال جولتَي الانتخابات النيابية في العامين 2010 و2014، ثم تدهورت إلى (45%) حسب الأرقام الرسمية المعلنة في العام 2018، بينما أعلنت نسبة المشاركة في الانتخابات المبكرة للعام 2021 «رسمياً بحدود (40%). أما في الانتخابات المحلية، فقد بلغت نسب المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات في عامي 2009 و2013 ما يقارب الـ(50%)، أما نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية للعام 2023، فأنها بلغت (41%) كما أعلنته المفوضية.

المتابع للدورات الانتخابية التي جرت في العراق منذ عام 2005 ولغاية 2021 يجد أنها في تراجع ملحوظ، ففي البداية كنا نتحدث عن نسب (70%)، وفي آخر انتخابات جرت في العراق أصبح العكس حيث إن نسبة المقاطعة بدأت تقترب من نسبة (70%)، وهذا يعني فقداناً للثقة بالعملية السياسية بشكل عام والعملية الانتخابية على نحو الخصوص، ويمكن تصنيف المقاطعين للعملية الانتخابية الأخيرة إلى أربعة أصناف: الصنف الأول هو الذي يمكن تسميته بـ»المقاطع المبدئي»، وهو الذي قرر المقاطعة إيماناً منه أن العملية الانتخابية غير مجدية، ولن تسهم في تصحيح الواقع، ولا تملك القدرة والآليات على تعديل مجريات الحالة السياسية، وأن الحل لا يأتي من صناديق الاقتراع. أما الصنف الثاني فهو ما يمكن تسميته بـ»المقاطع المتردد» والذي لم يجد البرنامج الانتخابي ولا المرشح المقنع الذي يحفزه نحو المشاركة في العملية الانتخابية، والصنف الثالث والذي أفرزته هذه الانتخابات فهو «المقاطع الموجه» والذي بناءً على توجيه سياسي أو ديني قرر المقاطعة والعزوف عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع، ويمكن تصنيف جمهور التيار الصدري ضمن هذا النمط، وهناك صنف أخير يمكن وصفه بـ»المقاطع المهمل» الذي لا شأن له بالانتخابات ولا بالمرشحين ولا بالبرامج، وليس معنياً بكافة تفصيلات الشأن السياسي.

وعلى هذا الأساس انعكست أغلب هذه التحديات في انتخابات مجالس المحافظات التي

جرت في الثامن عشر من كانون الأول/يناير من عام 2023، إذ تمثلت فيها مؤشرات لعزوف واضحة، حتى النسبة التي أعلنت من قبل المفوضية المستقلة للانتخابات (41%) فيها استثناء للذين لم يستلموا بطاقة الناخب البايومترية، بمعنى إذا ما تم حساب عدد من يحق لهم التصويت، ومن لم يصوت تصبح نسبة المشاركة من النسبة المشار إليها أعلاه.

وعليه، يمثل قرار مقاطعة الانتخابات شعبياً، إحدى علامات مأزق النظام السياسي في العراق منذ تشكله، وما وصل إليه قبيل انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة هو ذروة فشل فواعل السلطة في إدارة الدولة والنظام، وإقناع الرأي العام المقاطع بضرورة المشاركة في قرار تبادل السلطة وتحديد خيار من يتولى زمام السلطات، لاسيّما في ظل مقاطعة تيار (الفراتين) الذي يترأسه رئيس الوزراء الحالي (محمد شياع السوداني) مما أثار تفسيرات متباينة في ظل تفكك خريطة التحالفات السياسية الشيعية، إذ كان من المفترض أن تكون مقاطعة التيار الصدري فرصة لقوى الإطار التنسيقي لحصد الأصوات، إلا أن قوى الإطار التنسيقي قد شاركت ليس ككتلة واحدة إنما عبر أربعة تحالفات، وبالتالي فإن هذه المعادلة نفسها سمحت لرئيس مجلس النواب المقال (محمد الحلبوسي) باكتساح أصوات الناخبين في محافظات غرب العراق، واللافت هنا أن إقالة الحلبوسي قبل انعقاد الانتخابات قد أدت إلى تفكك تحالف السيادة السني بعد أن شارك حزب تقدم الذي يتزعمه الحلبوسي وتحالف عزم الذي يتزعمه (خميس الخنجر) بقوائم منفصلة، بما يعني كسر القاعدة التقليدية منذ عام 2003 في أن يكون منصب المحافظ حكراً على القوى الشيعية، واللافت كذلك تشكيل تحالف (الأساس) للقوى المدنية الذي ضم (19) نائباً من توجهات سياسية مختلفة، تابعة للاحتجاج التشريني من أجل أن يدخل منافس لتحالف (قيم) المدني؛ وذلك لاستهداف الجمهور المدني وخلق تحديات سياسية جديدة.

وبناءً على هذا يتضح أن هذه الانتخابات ساهمت في تفكيك التحالفات السياسية القائمة فالمشهد السياسي العراقي قد يشهد تغييرات كبيرة ورسم خريطة سياسية جديدة، وهذا ما يفتح جدلاً واسعاً حول جدوى الانتخابات بشكلٍ عام، والذي صار من البديهيات أن الانتخابات سواء أكانت نيابية أم محلية، فهي ليست حلاً لمشكلات البلاد، وإنما عادةً ما تعيد إنتاج أزمة النظام من جديد في ظل استمرار مؤشرات فشل المنظومة الاقتصادية وضعف المنظومة التشريعية، وخروقات المنظومة الأمنية وتقاطعاتها المعقدة.

ثالثاً–التوقعات المستقبلية وطرق المعالجة:

كل ما ذكر يضعنا أمام تحدٍ **مستقبلي يتمثل في طرح تساؤل: هو كيف يمكن تفعيل المشاركة الواسعة في الانتخابات القادمة لمجلس النواب في ظل** الإحباط **الكبير والعزوف الواضح وانعدام الثقة المتزايد؟**

وهنا على حكومة السوداني أن تعمل عدد من الخطوات التي تشجع المواطن على ضرورة أن يمارس دوره في الانتخابات القادمة، والتي تم جدولتها في البرنامج الحكومي لمعالجة هذه التحديات، يمكن طرح عدة مقترحات من بينها: –

1. إن جميع التحديات يمكن تجاوزها بشرط التعاون بين الجانبين التشريعي والتنفيذي، لكن الكتل السياسية تحت قبة البرلمان ليست على رأي واحد، بل الاختلاف هو سيد الموقف، كل كتلة لها رأي مخالف للكتل الأخرى، بل كل كتلة منقسمة في داخلها إلى آراء متناقضة، الاختلاف حالة صحية، إلا أنه في الحالة العراقية الاختلاف أصبح يتحول إلى خلاف بالضرورة، وبالتالي الصراع السياسي هو المعوق الحقيقي لنجاح أي حكومة في المستقبل، ولا يمكن التخلص من هذا الصراع السياسي إلا من خلال التحول من حالة الصراع السياسي إلى حالة التنافس السياسي، ولا يتم ذلك دون تنمية الوعي السياسي عن الناخب والمنتخب عبر التواصل المباشر مع الناخبين والالتزام بالوعود الانتخابية والمشاركة في الحوار السياسي وتشجيع المشاركة السياسية.

2. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال تدابير قانونية فعالة وتحقيقات شفافة، من خلال تشريع قانون انتخابي جديد يتبع طريقة القوائم المفتوحة التي تضمن للناخب حرية اختيار المرشح، وتقلل من تحكم الأحزاب السياسية واعتماد نظام الكوتا لضمان تمثيل النساء بشكلٍ عادل في البرلمان ، أو من ظهور شخصيات جديدة عبر نظام الدوائر الانتخابية المتوسطة الحجم التي تساهم في تمثيل مختلف مكونات الشعب وإتاحة الفرصة للمستقلين في الحصول على فرصة أكبر للفوز في الانتخابات.

3. توفير بيئة آمنة ومستقرة للانتخابات من خلال تعزيز الأمن والتعاون مع الجهات الأمنية.

4. تعزيز مشاركة جميع الفئات السياسية والاجتماعية، بما في ذلك الأقليات، في عملية صنع القرار

وتنفيذ البرنامج الحكومي.

5. تحسين الاتصال والتواصل مع الجمهور لإعادة ثقة المواطن بالعملية الانتخابية وتوضيح رؤية وأهداف الحكومة.

خلاصة القول: لا بد من التأكيد على أن نجاح حكومة السوداني يحتاج إلى دعم شعبي ودعم سياسي من قبل جميع الكتل، كون غيابهم يؤدي إلى الفشل حتماً، لاسيّما وأنها الحكومة الأولى من نوعها منذ عام 2005، قدمت برنامجاً واضحاً مفصلاً يحتوي على توقيتات زمنية، لذلك الرهان يرتبط بالدعم ولغاية الآن لم يتخل عن الحكومة أحد، ويبقى السؤال الأهم: هل يستمر الدعم لغاية انتهاء الدورة البرلمانية أم لا؟، ثم السؤال الأكثر أهمية: هل تقبل الكتل السياسية الكبيرة في داخل قبة البرلمان على تجديد الثقة للسيد السوادني لغرض إكمال المهمة، أم الصراع السياسي سيكون حاضراً ؟ لاسيّما وأن بعض الكتل تتخوف من فوز حزب السيد السوداني إذا ما فكر أن يدخل في الانتخابات البرلمانية القادمة، وهذا ما سيتضح خلال المستقبل القريب.